الأمم المتحدة

A/72/394

الجمعية العامة

Distr.: General
18 September 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرِّر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، توماس أوخيا كوينتانا، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧١.

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لكي يأخذ في الاعتبار التطورات السياسية والأمنية الأخيرة ذات الأهمية الخاصة لحالة حقوق الإنسان المستعرضة فيه.

091017 031017 17-16293X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الشعبية الديمقراطية

موجز

يستعرض المكلّف بالولاية في هذا التقرير أنشطة الرصد والدعوة التي اضطلع بها في السنة الأولى من توليه منصب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويوجز المقرر الخاص التطورات السياسية والأمنية ذات الآثار المباشرة على حالة حقوق الإنسان في البلد، فضلاً عن الجهود التي بذلتها السلطات للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، يستعرض المقرر الخاص الاتجاهات الأخيرة التي وُجّه انتباهه إليها، بما في ذلك من خلال مقابلات مع أشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة ومصادر أخرى من المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة. واستناداً إلى تلك المعلومات، يوجز المقرر الخاص مقترحات للتشجيع على إجراء تغييرات على أرض الواقع، ويؤكد مجدداً ضرورة اتخاذ الحكومة إجراءات فورية للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية ٥

ثالثا – التعاون بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٧

ألف – ولاية المقرر الخاص ٧

باء – الهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول ٨

جيم – فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة ٨

دال – آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٩

رابعا – الزيارات الميدانية التي قام بها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية . ١٢

خامسا – التطورات الأخيرة في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ١٣

ألف – حالة الأشخاص المحتجزين ١٣

باء – عمليات الاختطاف والأسر المنفصلة ١٦

جيم – الحق في الغذاء ١٨

دال – أثر الفساد على حقوق الإنسان ٢٠

هاء – حرية الحصول على المعلومات ٢١

سادسا – الاستنتاجات ٢٢

سابعا – التوصيات ٢٣

أولا – مقدمة

١ – يوجز هذا التقرير ويحلل التطورات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ التقرير السابق للمقرر الخاص الذي قدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (A/71/402).

٢ – وقد خضعت حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتمحيص دولي دقيق لعدة سنوات. ومع أن القيود المفروضة على الوصول إلى مراقبين مستقلين لحقوق الإنسان جعلت من الصعب جمع معلومات حديثة، فقد استمرت مصادر خارجية شتى في توثيق أنماط انتهاكات جسيمة. ووُجهت نداءات لكفالة المُسَاءَلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك من خلال الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ورداً على ذلك، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ موقف دفاعي بوجه عام، متهمة بعض البلدان برعاية حملات ذات دوافع سياسية ضد قيادتها. ومع ذلك، فقد بذلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودا للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أكثر مما بذلته من جهود في الماضي.

٣ – وقد تولى المقرر الخاص مهام منصبه منذ عام ونيف، في سياق اقتضى تحديد سُبل تحقيق توازن بين السعي إلى المُسَاءَلة عن الانتهاكات التي تكشّفت وتعزيز التعاون مع البلد لتصحيح الحالة. وأظهرت التطورات الأخيرة أن هذين الهدفين يعزز كل منهما الآخر ولا يقوّضه. فكلما زاد إصرار المجتمع الدولي على ضرورة السعي إلى تحقيق العدالة ودعم مبادئ حقوق الإنسان العالمية، أبدت السلطات استعدادها لإجراء محادثة مع آليات حقوق الإنسان بشأن سُبل الوفاء بالتزاماتها، على الأقل في مجالات بعينها. ويسلّط هذا الاتجاه الضوء على الفرصة المتاحة للمجتمع الدولي لتحسين الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال قنوات متعددة. وهو يبيّن، على وجه الخصوص، أن عملية إبلاغ آليات حقوق الإنسان يمكن أن تؤدي إلى تفاعلات موضوعية مع السلطات، تركّز على إجراء تغييرات تدريجية في القوانين والسياسات وعمليات صنع القرار.

٤ – وفي هذا التقرير، يُوجز المقرر الخاص الأنشطة التي اضطلع بها في العام المنصرم لتحقيق هذا الهدف. ومع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت ترفض الولاية القطرية، فقد استطاع المكلّف بالولاية أن يعمل مع جهات شتى لجمع المعلومات عن الحالة في البلد وتوثيقها وتقييمها. والتزم المقرر الخاص بالوفاء بأعلى معايير الاستقلالية والحياد والدقة في تقييم البيانات. وقد قُدمت بعض مدخلات هذا التقرير من خلال مقابلات مع أشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أواخر عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠١٧. ومع أن الحكومة اتهمت مواطنيها في الخارج بالإدلاء بشهادات كاذبة، فقد جرى التحقق من المعلومات الواردة بالرجوع إلى مصادر مستقلة أخرى، الأمر الذي يجعل من الصعب نفي صحة تلك المعلومات. وقد كان المقرر الخاص يفضل الحصول على تلك الشهادات وتحليلها داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك آراء السلطات. بيد أن الحكومة رفضت طلباته بأن يقوم بزيارة قطرية.

ثانيا – لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية

٥ – اتسمت الفترة المستعرضة في هذا التقرير بعدد من التطورات الرئيسية، كان أبرزها إطلاق قذائف طويلة المدى باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ففي خلال الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧ أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ١٣ قذيفة، وهو ما يتجاوز مجموع عدد المحاولات الناجحة التي نُفذت في العقود الثلاثة الماضية. فقد أجريت تجربة نووية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أدت إلى اعتماد مجلس الأمن القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي أدان فيه سعي البلد إلى حيازة أسلحة تسيارية ونووية على حساب رفاه شعبه. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، قرر مجلس الأمن تعزيز نظام جزاءاته على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد أعلن مجلس الأمن، في قراره ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، حظرا على سفر بعض المسؤولين وتجميدا لأصولهم، وأدرج أيضا عددا من الشركات التجارية التي تعمل في مجال الصناعات الاستخراجية والمالية في القائمة السوداء. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، صدر قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) بهدف خفض إيرادات التصدير بمقدار الثلث. ووُسّعت الجزاءات نطاق حظر التصدير بحيث شمل قطاعات من قبيل الفحم والحديد والرصاص والأغذية البحرية، وقُيّدت المشاريع المشتركة مع كيانات أو أفراد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أعلنت سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أجرت تجربة لقنبلة هيدروجينية، الأمر الذي دفع إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن واحتمال فرض مزيد من الجزاءات[(١)].

٦ – ويساور المقرر الخاص القلق بشأن احتمال أن يكون لجزاءات مجلس الأمن أثر ضار على بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية بالنسبة لشريحة من السكان، ويؤكد من جديد ضرورة إيلاء مزيد من الاعتبار للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان عند صياغة وتنقيح قرارات فرض الجزاءات وذلك لكفالة عدم تأثيرها على سُبل عيش الناس العاديين. ونظام جزاءات مجلس الأمن ليس عقابيا بطبيعته، ومن الضروري إجراء تقييم شامل لأثره السلبي غير المقصود على التمتع بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[(٢)]. فعلى سبيل المثال، أُبلغ المقرر الخاص أن جزاءات مجلس الأمن ربما كانت قد حالت دون حصول مرضى السرطان على أدوية العلاج الكيميائي الضرورية. وكما أوضح المقرر الخاص بشأن الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، فإن المنظمات الدولية التي تطبق الجزاءات الاقتصادية ملزمة ”بأن تتخذ خطوات، بمفردها وعن طريق المساعدة الدولية (...) من أجل الاستجابة لأية معاناة غير متناسبة تتعرض لها الفئات الضعيفة داخل البلد المستهدف“[(٣)]. وينبغي أن تسعى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اغتنام كل فرصة متاحة لإجراء تحليل مجدٍ للأثر الاقتصادي والاجتماعي للجزاءات الدولية، بما في ذلك من خلال توفير البيانات الإحصائية المناسبة والموثوقة.

(١) مع أن هذا التقرير يغطي الفترة المنتهية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧ فإن هذا التطور قد تكون له آثار خطيرة قصيرة الأجل تقتضي إدراجها في اللمحة العامة.

(٢) قررت لجنة التحقيق التي أنشئت في عام ٢٠١٤ أنها ”لا تؤيد العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن أو التي تُفرض على المستوى الثنائي والتي تستهدف السكان أو الاقتصاد ككل“ (A/HRC/25/63، الفقرة ٩٤ (أ)).

(٣) يشير التقييم إلى التعليق العام رقم ٨ (١٩٩٧) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن العلاقة بين الجزاءات الاقتصادية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر أيضا تقرير المقرر الخاص، A/71/287.

٧ - ومع تصاعد التوترات السياسية والعسكرية، أصدرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحكومات أخرى سلسلة من البيانات الشديدة اللهجة. وبلغت التوترات ذروة في عدة مناسبات، بما في ذلك في نيسان/أبريل ٢٠١٧، عندما نشرت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من حاملات الطائرات إلى شرق آسيا ردا على قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعمليات إطلاق قذائف. وأصدر المقرر الخاص نداءً موجها إلى جميع البلدان المعنية من أجل الحد من خطاب النزاع والتحريض على المجابهة المسلحة[٤]، وما زال يشعر ببالغ القلق بشأن البيانات والإجراءات التي ما زالت تؤجج الأعمال العدائية. ويرى المقرر الخاص أن هذه البيئة تقلل من فرص مناقشة الاحتياجات الحيوية للمواطنين العاديين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشواغلهم المتعلقة بالحماية. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية خاصة عن كفالة عدم تصاعد المنازعات إلى نزاع مسلح، والحيلولة دون حدوث سباق تسلح في المنطقة، وتهيئة الظروف الضرورية لإجراء حوار بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان.

٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧ انتُخب مون — جاي — إن رئيسا لجمهورية كوريا في أعقاب عزل الرئيسة السابقة بارك جوين — هاي. وقد أدى الرئيس مون دوراً رئيسيا في ''سياسة الانفتاح'' التي اتبعتها جمهورية كوريا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي سعت إلى تطبيع العلاقات بين الكوريتين وتشجيع التعاون الاقتصادي بينهما. وأعلن الرئيس مون، فور تولّيه مهام منصبه، عن مبادرة لاستئناف الحوار في الميدانين العسكري والإنساني. ومع أن الأنشطة الوقائية المشتركة لمكافحة الملاريا استؤنفت في أيار/مايو ٢٠١٧، لم تجر أي محادثات عسكرية ثنائية حتى وقت كتابة هذا التقرير. ومع ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أوقفت إدارة مون نشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عالٍ التابع للولايات المتحدة ريثما يجري تقييم للأثر البيئي لذلك النظام المضاد للقذائف. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أوجز الرئيس مون، في خطاب ألقاه في برلين، خطته الرامية إلى السعي إلى نزع السلاح النووي والتوحيد بالطرق السلمية. وأكد من جديد أيضا التزام بلده بالعمل بالتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء الإقليميين والدوليين على كفالة السلام والرخاء لجميع سكان شبه الجزيرة الكورية. وتنص سياسة الرئيس مون على أن أي قرار تتخذه الولايات المتحدة بخصوص الحالة الأمنية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي أن يستند إلى التشاور المستمر مع جمهورية كوريا، الأمر الذي ساعد على التخفيف من أثر الأعمال العدائية التي تصاعدت في الأشهر الأخيرة.

٩ - وقد علم المقرر الخاص أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رحبت بالدعوة إلى الحوار التي وردت في خطاب الرئيس مون، مشددة على أن قائدها وجّه بضعة نداءات من هذا القبيل في الماضي إلى جمهورية كوريا دون أن يصادفها النجاح. وتضمّنت النداءات عرضيْن لإجراء حوار قدمهما القائد الأعلى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام ٢٠١٥. وذُكر أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتقدت اختيار برلين لتكون المدينة التي يلقي فيها الرئيس مون أول خطاب له في الخارج، وذلك بسبب النموذج المحدد للتوحيد الذي تمثله[٥]. وعلاوة على ذلك، يقال إن مواصلة إجراء

(٤) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "UN human rights expert urges halt to conflict rhetoric on Korean peninsula"، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وهو متاح من خلال الموقع الشبكي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21526&LangID=E.

(٥) تجدر الإشارة إلى أن الخطاب، الذي أُلقي في ''برلين الشرقية'' السابقة، قد أوجز رؤية للتوحيد ''لا تعمل جمهورية كوريا بمقتضاها على تحقيق أي نوع من التوحيد من خلال الاستيعاب، ولا تسعى إلى أي توحيد مصطنع''. Bae Hyun-jung, "Full text of Moon's speech at the Korber Foundation", *The Korea Herald*، ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو متاح من خلال الموقع الشبكي www.koreaherald.com/view.php?ud=20170707000032 .

التدريبات العسكرية المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة قد قوّضت الثقة في تعهُّد الرئيس مون، من منظور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، ثمة دلائل على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة لاستئناف محادثات السلام في مسارين منفصلين مع جمهورية كوريا والولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن إعادة فتح مجمّع كايسونغ الصناعي مدرجة على جدول أعمال الكوريتين. ويرحب المقرر الخاص بزيادة التقارب بين البلدين ويشجّع بشدة مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استخدام ذلك التقارب كمنبر لمناقشة حقوق الإنسان.

ثالثا – التعاون بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٠ – إن دور التعاون الدولي في إعمال حقوق الإنسان قد اعتُرف بأنه مكوّن أساسي من مكونات منظومة الأمم المتحدة منذ إنشائها، وهو مبدأ مكرّس في المادة ١-٣ من ميثاق الأمم المتحدة وفي ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد حاول المقرر الخاص توسيع نطاق التعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، ملزمة بالميثاق، وبوصفها دولة طرفا في العديد من معاهدات حقوق الإنسان. وتضمّنت جهوده التواصل لا مع السلطات الوطنية فحسب بل أيضا مع آليات حقوق الإنسان الأخرى ومع منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويشدد المقرر الخاص على أهمية تحقيق جميع أشكال التعاون الدولي، وبخاصة للطعن في المفهوم المغلوط الذي مفاده أن التعاون يعني التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيواصل المقرر الخاص السعي إلى اتباع استراتيجية إضافية متعددة الجهات الفاعلة ترمي إلى تحقيق تحسينات في الحالة على أرض الواقع. وسيضم هذا النهج جهودا مختلفة بدون أن يقوّض الولاية القطرية، التي تظل مكوناً رئيسيا من مكونات منظومة حقوق الإنسان.

ألف – ولاية المقرر الخاص

١١ – ما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض ولاية المقرر الخاص ولم توافق على طلبيْن لقيامه بزيارتين رسميتين قطرتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وتموز/يوليه ٢٠١٧. وقد تبادل المقرر الخاص أيضا رسائل مع البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة في جنيف، ساعيا إلى متابعتها لمقترح تقدم به دبلوماسيو البلد في نيويورك لتيسير قيام المكلف بالولاية بزيارة خاصة بصفته أستاذاً للقانون من الأرجنتين[٦]. ويدرك المقرر الخاص أن الزيارة كان من شأنها أن تتضمن المشاركة في مناسبات أكاديمية أو إبداء رأي تقني بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في البرامج المشتركة مع الأمم المتحدة. ومع أن المقرر الخاص أبدى استعداده لإجراء مزيد من المناقشة، رفضت البعثة الدائمة في جنيف أن تمضي قُدُماً في المحادثات معه ما دام مكلفا بالولاية. ويواصل المقرر الخاص إجراء اتصالات غير رسمية مع مسؤولي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدعم من شبكة واسعة النطاق من منظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية، ويحث البلد على اعتبار سُبل الحوار تلك نقطة بداية لتعاون رسمي مع ولايته.

(٦) إحاطة صحفية من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيويورك، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهي متاحة من خلال webtv.un.org/media/watch/kim-in-ryong-dprk-press-conference-15-november-2016/521126777 0001.

باء – الهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول

١٢ – رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التعاون مع الهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول، الذي يرصد بنشاط حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥[٧]. وتواصل المفوضية جمع معلومات بما في ذلك من خلال المقابلات مع أشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد اضطلعت بأنشطة توعية ودعوة في منطقة شمال شرق آسيا وخارجها، وتواصل السعي إلى التعاون وبناء القدرات مع الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وتدعم المفوضية ولاية المقرر الخاص. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أصدرت المفوضية تقريرا مواضيعيا عن البُعد المتعلق بحقوق الإنسان من أبعاد انفصال الأسر الكورية غير الطوعي، يقترح اتباع نهج يركز على الضحايا وقائم على أساس الحقوق في تسوية هذه المسألة الطويلة الأمد[٨]. ويحث المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تنفيذ تلك التوصيات وعلى استكشاف مجالات مواضيعية أخرى يمكن أن يجري فيها حوار مع المفوضية.

جيم – فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة

١٣ – رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التعاون مع فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المنشأ عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣١. وقد عرض الفريق توصياته في إضافة لتقرير المقرر الخاص الذي قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١٧[٩]. وأكدت التوصيات على أهمية اتباع نهج متعدد المحاور وشامل للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان تماشياً مع القواعد والمعايير الدولية، بما في ذلك ضرورة السعي إلى المُسَاءَلة من خلال المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة دولية مخصصة. وإضافة إلى ذلك، أوصى الفريق بإجراء مشاورات منسقة وشاملة مع الضحايا وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة لالتماس آرائهم بشأن المُسَاءَلة. ودعا الفريق أيضا مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة إلى تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن طريق تقديم موارد إضافية لتعزيز جهودها الحالية في مجالي الرصد والتوثيق تماشيا مع القواعد والمعايير الدولية. ويتضمن ذلك دعم تقييم للمعلومات والأدلة المتاحة يجريه خبراء في العدالة الجنائية الدولية بغية تحديد الثغرات ووضع الاستراتيجيات الممكنة للتحقيق والمقاضاة، ووضع مخططات نموذجية أولية لمحكمة دولية ملائمة أو محكمة تتلقى المساعدة الدولية. وقد قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣٤/٢٤ المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٧، تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل إتاحة تعزيز جهود الرصد والتوثيق الحالية وإنشاء ملف مركزي للمعلومات والأدلة بهدف وضع استراتيجيات ممكنة للاستخدام في أي عملية مُساءَلة تجري مستقبلا. وسيتابع المقرر الخاص عن كثب تنفيذ هذا القرار.

(٧) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٥.

(٨) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، “Torn Apart: the human rights dimension of the involuntary separation of Korean families” (جنيف، ٢٠١٦).

(٩) انظر A/HRC/34/66/Add.1.

دال – آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٤ – اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة خطوات للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رغم اعتراضها على الولايات المذكورة أعلاه. ففي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ صدّق البلد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي خامس معاهدة أساسية من معاهدات حقوق الإنسان يصدق عليها[١٠]. وقد رحب المقرر الخاص بالتصديق، وحث السلطات على استخدامه كفرصة للتصدي لأشكال التمييز الأخرى التي قد تتعرض لها فئات معينة في المجتمع[١١].

١٥ – وخلال الفترة من ٣ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٧ قامت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بزيارة رسمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بناء على دعوة من السلطات. وقد استطاعت خلال الزيارة أن تتفاعل مع عدد من المسؤولين، بمن فيهم مسؤولون من وزارة الصحة والاتحاد الكوري لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وزارت بعض المرافق في بيونغ يانغ وبونغتشون في مقاطعة جنوب هوانغاي. وسلطت الضوء على التقدم الذي تحقق في بعض المجالات. من قبيل الاعتراف بلغة الإشارة الكورية كلغة رسمية. بيد أنها أشارت إلى انتشار نموذج طبي للإعاقة يعزز الوصمة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. ووافقت أيضا على طلب الحكومة الحصول على مساعدة تقنية في مجال تيسير سُبل الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والمعايير الدولية المتعلقة بالتصميم المراعي للجميع[١٢]. ومن المقرر أن تقدم المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٨ عن الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة من الزيارة.

١٦ – ومن المقرر أن يُستعرض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ التقرير الوطني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد تضمنت قائمة القضايا التي وضعها الفريق العامل لما قبل الدورة أسئلة موجهة إلى السلطات بشأن التدابير المحددة المتخذة لحظر التمييز ضد المرأة في المجالين العام والخاص؛ وتوافر مستشار قانوني وغير ذلك من العناصر الأساسية للجوء المرأة إلى العدالة؛ وحماية العائدات من الخارج؛ وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص (انظر CEDAW/C/PRK/Q/2-4). وسيجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ استعراض تقرير البلد المقدم إلى لجنة حقوق الطفل. وتضمنت قائمة القضايا التي اعتمدها الفريق العامل لما قبل الدورة التدابير التي اتخذتها سلطات البلد لحماية الأطفال من التعذيب والنص على جزاءات مناسبة ضد مرتكبيه؛ وكفالة عدم تعرّض الأطفال الذين يغادرون البلد بدون إذن للعقاب؛ وإتاحة الإحصاءات المفصلة الأخيرة بشأن عدد وحالة الأطفال المحتجزين، بمن فيهم المحتجزون في معسكرات اعتقال سياسية، فضلا عن الأطفال

(١٠) المعاهدات الدولية الرئيسية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي سبق التصديق عليها هي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

(١١) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "Use disability convention to boost human rights in North Korea- UN expert"، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهو متاح من خلال الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21051&LangID=E.

(١٢) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "End of mission statement by the United Nations Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities, Ms. Catalina Devandas-Aguilar, on her visit to the DPRK"، ٨ أيار/مايو ٢٠١٧. وهو متاح من خلال الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21610&LangID=E.

الـذين يعـانون مـن سـوء التغذيـة وذوي الأصـل الإثـني غـير الكـوري، بـين فئـات أخـرى (انظـر CRC/C/PRK/Q/5). وتشجع المقررة الخاصة هيئات المعاهدات على مواصلة التعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستكشاف إمكانية القيام بزيارة ميدانية تتيح إجراء تقييم مفصل للاحتياجات وتحديد الثغرات في القدرات.

١٧ - وينبغي أن تستغل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أقصى حد الفرص الهامة التي أتاحها التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واستعراضات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تتواصل الحكومة مع طائفة واسعة من مصادر الخبرة المتاحة في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات لبحث الفرص المتاحة للحصول على عون تقني يساعدها على وضع تشريعات ممتثلة لحقوق الإنسان وما يتصل بها من سياسات عامة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينشر البلد إحصاءات وطنية محدّثة يمكن أن تساعد على إنشاء برامج لبناء القدرات ذات أهداف محددة، وأطر زمنية، ومؤشرات أداء لأغراض الرصد والتقييم.

١٨ - وليس واضحا ما إذا كانت السلطات قد بذلت أي جهود لتقييم حالة تنفيذ التوصيات العديدة التي قبلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في آخر دورة للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٤[(١٣)]. وقد أكد البلد أنه ”قد جرت مشاورة واسعة النطاق بين المؤسسات والمنظمات الوطنية المعنية“[(١٤)]. ومن اللازم وجود مزيد من المعلومات عن العملية التي أجريت بها هذه المشاورة وعما إذا كانت هناك حاجة إلى دعم تقني من الأمم المتحدة. فقد أظهرت تدابير سابقة، من قبيل سن قانون عام ٢٠١٠ بشأن حماية حقوق المرأة وتعزيزها، إمكانية أن يدفع الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات إلى إجراء تغييرات ملموسة في التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأدرج الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التوصيات ذات الصلة ضمن الأولويات الاستراتيجية للفريق القطري ونصّ على أحكام لرصد حالة تنفيذها مع الحكومة[(١٥)]. وعلاوة على ذلك، يرصد عدد من المنظمات غير الحكومية التي توجد مقارها خارج البلد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة[(١٦)]. ويشجع المقرر الخاص تلك الجهود ويهيب بالسلطات أن تتخذ خطوات لتنفيذ التوصيات التي قبلتها، بما في ذلك، عند الانطباق، من خلال التعاون التقني مع كيانات الأمم المتحدة المختصة. وبعض هذه الإجراءات - من قبيل الانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان الدولية الباقية، مع كفالة توزيع المعونة الإنسانية على نحو شفاف واتخاذ خطوات لتيسير سفر المواطنين إلى الخارج - يمكن اتخاذها على الفور لأنها لا تتطلب موارد مالية إضافية. أما التوصيات الأخرى التي أيدتها الحكومة، من قبيل تقوية

(١٣) قائمة توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي متاحة من خلال الموقع الشبكي: www.upr-info.org/sites/default/files/document/korea_dpr/session_19_-_april_2014/a_hrc_wg.6_19_prk_1_annex_e.pdf.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) متاحة من خلال الرابط http://kp.one.un.org/content/dam/unct/dprk/docs/DPRK%20UN%20Strategic%20Framework%202017-2021%20-%20FINAL.pdf

(١٦) متاحة من خلال الموقع الشبكي www.nkdb.org/en/news/notice_list.php?board=notice_en&act=view&no=109&page=1&search_mode=&search_word=&cid=&goUrl=/en/news/notice_list.php.

المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فهي تتيح مجالا للحوار والدعم التقني من المجتمع الدولي. وتتحمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية هامة عن كفالة ترجمة هذه التوصيات إلى إجراءات ملموسة. ويمثل الاستعراض الدوري الشامل أحد المنابر القليلة المتاحة حاليا لإجراء تحليل واسع النطاق ومجدٍ لحالات حقوق الإنسان القطرية، ولتبادل أفضل الممارسات. بيد أن تأييد التوصيات لا يعني شيئا بدون تنفيذها المستمر، وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء رصد التقدم المحرز فيما يتجاوز الاستعراض نفسه، وأن تقدم دعمها التقني والمالي، حسب الاقتضاء.

١٩ - ويشجع المقرر الخاص فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة العمل مع السلطات لتقييم حالة تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل. وهو يوصي بأن يستند التعاون في تلك المجالات إلى المبادئ التوجيهية لمبادرة حقوق الإنسان أولا لعام ٢٠١٣، التي أيدها الأمين العام، وذلك بهدف الحيلولة دون حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويتضمن ذلك، بين متطلبات أخرى، زيادة سُبل الوصول إلى الفئات الأكثر تعرضا للتأثر بحالات النقص في توزيع الأغذية وفي توفير الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، ينبغي متابعة التوصيات المقبولة في مجال الرعاية الصحية بالتنسيق الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، التي كان أحدث تقدير لها هو أن عدد الأطفال المصابين بالسل يبلغ ٠٠٠ ١١ وأن عدد الكبار المصابين بهذا الداء يبلغ ٠٠٠ ٢٧١[١٧]. وتبين أيضا لبرنامج الأغذية العالمي أن ٢٥,٤ في المائة من الأطفال الموجودين في دور الحضانة التي يدعمها ما زالوا يعانون من تقزّم النمو[١٨]. وهذه الإحصاءات تتناقض مع تعهُّد الحكومة في الاستعراض الدوري الشامل الأخير بتحسين سُبل حصول الأطفال على الرعاية الصحية الأساسية وعلى التغذية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي اعتبار حالة الأشخاص المحتجزين إحدى الأولويات، بالنظر إلى عدم وجود معلومات رسمية متاحة للجمهور العام عن نظام السجون وإلى عدم توافر سُبل لوصول مراقبين مستقلين إلى السجناء. فهشاشة البلد في مواجهة الكوارث الطبيعية قد تجعل المعتقلين عرضة لخطر أكبر من أي وقت مضى. وفي أعقاب إعصار لاينروك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، حث المقرر الخاص السلطات على كفالة وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وصولا كاملا إلى السجون وغيرها من المرافق التي تستضيف أشخاصا ضعفاء في مقاطعات الشمال الشرقي. وهو يشير إلى أن الحكومة أيدت، دون تحفظات، التوصية ٦١ من توصيات الاستعراض الدوري الشامل، التي حثّتها على ”مواصلة إعطاء أولوية للفئات الضعيفة في توزيع المساعدة الدولية“. ويثني المقرر الخاص على التزام موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون ميدانيا على تحسين ظروف معيشة جميع الأشخاص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو يتفهم أيضا التحديات التي ينطوي عليها الوصول إلى بعض السكان المستهدفين، ويشجع الحكومة على الاستفادة من وجود وكالات الأمم المتحدة لكفالة قدرتها على الوصول إلى قطاعات أكبر من قطاعات السكان. ويقف المقرر الخاص على أهبة الاستعداد للعمل بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري ومكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للتصدي لتلك التحديات.

(١٧) متاحة من خلال الرابط https://extranet.who.int/sree/Reports?op=Replet&name=/WHO_HQ_Reports/G2/PROD/EXT/TBCountryProfile&ISO2=KP&outtype=html

(١٨) برنامج الأغذية العالمي، ”WFP DPR Korea country brief“، آذار/مارس ٢٠١٧.

رابعا – الزيارات الميدانية التي قام بها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٠ – قام المقرر الخاص بثلاث بعثات رسمية منذ تقديم تقريره السابق إلى الجمعية العامة. وقد انطوت البعثة الأولى على زيارة إلى جمهورية كوريا خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وزيارة إلى اليابان خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. والتقى المقرر الخاص بمسؤولين حكوميين في البلدين، والهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول، والمنظمات غير الحكومية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والدبلوماسيين. وزار المقرر الخاص أيضا مراكز مقامة في جمهورية كوريا لإعادة توطين مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من بينها مرفق للنساء. وأجرى مقابلات مع العديد من المقيمين في تلك المرافق. وتفاعل أيضا مع أسر أشخاص في جمهورية كوريا واليابان اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وما زالت مصائرهم وأماكن وجودهم غير معروفة[١٩].

٢١ – وخلال الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، زار المقرر الخاص كمبوديا للمشاركة في حوار إقليمي للمجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان في سياق العمل الإنساني وجهود بناء السلام. وضمّت المناقشة عددا من المنظمات غير الحكومية النشطة في مجالي منع النزاع وتقديم المعونة الإنسانية، من بينها بعض المنظمات العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وركّز الاجتماع اهتمامه على مبادرات التوعية التي اتخذها المجتمع المدني لتعزيز الحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتشجيع الاتصال الشخصي، وتقديم المساعدة التقنية لتحسين سُبل الحصول على الغذاء وغيره من الخدمات الأساسية. ويرحب المقرر الخاص بتلك الجهود ويشجع المنظمات الإنسانية والدينية على مواصلة بناء الجسور مع السلطات واستغلال تلك الفرص كنقاط بداية لتحسين حقوق المستفيدين من مشاريع المساعدة التقنية. ويلاحظ المقرر الخاص أيضاً ندرة الوثائق الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باللغتين الانكليزية والكورية، بما في ذلك تلك المتعلقة بهيكل منظومة الأمم المتحدة، ونصوص المعاهدات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وحتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويهيب المقرر الخاص بمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبالفريق القطري نشر تلك الوثائق على نطاق واسع كجزء من برامج التعاون مع الحكومة. فنشر تلك الوثائق يمكن أيضا أن يتيح فرصة لتوسيع نطاق وصول المسؤولين العامين إلى النظم الإلكترونية لتخزين البيانات، على قدم المساواة مع البلدان ذات مستوى التنمية المماثل.

٢٢ – وخلال الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧، زار المقرر الخاص جمهورية كوريا. وتضمنت البعثة اجتماعات مع ممثلي الحكومة، والجمعية الوطنية، والهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ومنظمات المجتمع المدني. وخلال الزيارة، اجتمع المقرر الخاص بأشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من بينهم رجل يرغب في العودة. وتضمّنت البعثة أيضا زيارة لمركز لإعادة توطين الرجال الذين وصلوا مؤخراً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورحب

(١٩) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "North Korea: UN Expert calls for a people-centered approach"، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وهو متاح من خلال الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20937&LangID=E.

المقرر الخاص بمبادرة الرئيس مون إلى استئناف الحوار مع السلطات في بيونغ يانغ، وشدد على ضرورة أن تحتل قضية حقوق الإنسان مرتبة عالية على جدول أعمال المحادثات الثنائية. وأكد من جديد أيضاً قلقه البالغ بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استنادا إلى الشهادات والمعلومات الأخرى التي تلقاها[٢٠]. ويعتزم المقرر الخاص زيارة منطقة شمال شرق آسيا مرة أخرى قبل نهاية عام ٢٠١٧.

خامسا – التطورات الأخيرة في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٣ – استطاع المقرر الخاص أن يجمع خلال زياراته الميدانية طائفة من الشهادات من رجال ونساء غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أواخر عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧. وقد أحيط علما بأن ٦٥٠ من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وصلوا إلى جمهورية كوريا في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧ كانت النساء يشكلن نسبة قدرها ٨٤ في المائة منهم [٢١]. ويمثل هذا الرقم انخفاضا بنسبة قدرها ١٨ في المائة عن الفترة المقابلة في عام ٢٠١٦، الأمر الذي يعكس تشديدا محتملا لضوابط الحدود. ومعظم الشهود الذين تحدث إليهم المقرر الخاص هم من مقاطعتي هامغيونغ وريانغانغ الشماليتين وعاش بعضهم في بيونغ يانغ. ومع أن المقابلات لم تتح إجراء تقييم شامل للحالة في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في المقاطعات الداخلية، فقد ساعدت على القيام، إلى جانب مصادر أخرى، بتجميع صورة للتطورات الأخيرة في خمسة مجالات رئيسية هي: ظروف الاحتجاز؛ وانفصال الأسر غير الطوعي؛ والحق في الغذاء؛ وأثر الفساد على حقوق الإنسان؛ وحرية الحصول على المعلومات.

ألف – حالة الأشخاص المحتجزين

٢٤ – تلقى المقرر الخاص شهادات تشير إلى وجود خوف واسع الانتشار لدى نزلاء معسكرات الاعتقال السياسي. ويبلغ الخوف درجة من الشدة تجعل الناس تفترض أن أي شخص يختفي لا بد أنه محتجز في أحد المعسكرات التي يقال إنها تعمل حاليا (المعسكرات رقم ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٥). وكما ذكر رجل غادر البلد في عام ٢٠١٧، ”ينمو جميع الكوريين الشماليين وهم يعلمون بوجود معسكرات اعتقال سياسي. ونحن نعلم أنه عند اختفاء أحد فلا بد أنه قد اقتيد إلى أحد تلك المعسكرات. وقد اقتيد صديق لي في عام ٢٠١٤ لاستخدامه هاتفا ساتليا من الصين، ولم أره مرة أخرى“. ولا توجد معلومات كافية عن حالة المحتجزين في تلك السجون، ولكن تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام ٢٠١٤ قدّر أن عددهم يتراوح من ٠٠٠ ٨٠ إلى ٠٠٠ ١٢٠ (انظر A/HRC/25/63). وكانت الحكومة قد ذكرت في الماضي أن ”معسكرات الاعتقال السياسي لا وجود لها وأنها افتراء صرف“، مضيفة أن ”الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة الإصلاح عن طريق العمل بموجب القانون الجنائي في البلد يقضون مدة أحكامهم في مؤسسات إصلاحية“ (انظر A/HRC/27/10، الفقرة ٦٠). ويشدد المقرر الخاص على ضرورة تقديم السلطات إحصاءات دقيقة عن جميع المحتجزين وظروف الاحتجاز، تماشيا مع أحكام معاهدات حقوق الإنسان التي صدّق

(٢٠) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، “UN Special Rapporteur urges Seoul and Pyongyang to discuss human rights”، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وهو متاح من خلال الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21913&LangID=E.

(٢١) أرقام قدمتها سلطات جمهورية كوريا.

عليها البلد. فنفي الحكومة لوجود معسكرات اعتقال سياسي لا يستبعد ضرورة الكشف عن معلومات عن ''المؤسسات الإصلاحية'' الخاضعة لرقابتها، وتوفير سُبل الوصول إليها.

٢٥ - وقد أفيد عن ظروف احتجاز مزرية في مراكز الاحتجاز المجاورة للحدود مع الصين. فقد أخبر رجل أعيد من الصين في عام ٢٠١٦ المقرر الخاص بأن ''الجميع يعَاملون وكأنهم قمامة ويتعرضون للضرب في كثير من الأحيان في مراكز الاحتجاز. وقال لنا الحرس ''إننا لا نعدو أن نكون قمامة بشرية''. وثمة امرأة أعيدت إلى وطنها قسرا وصفت للمقرر الخاص رحلتها عندما احتُجزت لمدة شهر مع بناتها في مركز احتجاز في شونغجين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. فقالت: ''كانت أيدينا وأقدامنا متجمدة لدرجة أننا لم نتمكن من النوم. وكانت النظافة الصحية سيئة جدا، وكان الذرة هو الطعام الوحيد الذي يقدَّم لنا. وقد أعطوا صغرى بناتي حساءً من الماء المالح وملعقة لم تتمكن حتى من استخدامها''. وقالت الضحية، التي حاولت أن تهرب من البلد عدة مرات، إن الحالة لم تتحسن بحلول الوقت الذي نجحت فيه في مغادرة البلد في آذار/مارس ٢٠١٧، وما زالت النساء هدفا لممارسات عنيفة على يد موظفي السجون. وما سردته يدعم المعلومات التي وجهت مصادر خارجية انتباه المقرر الخاص إليها بشأن معاملة العائدات، اللواتي يقال إنهن يُحتجزن في كثير من الأحيان في ظل ظروف غير صحية ويتعرّضن للضرب أثناء الاستجواب والاحتجاز[٢٢]. ويقال إن العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك عمليات التفتيش التوغلية والاعتداءات الجنسية، شائعة في مراكز الاحتجاز. وتبين المعلومات أيضا أن النساء اللواتي أُعدن قسرا إلى وطنهن من الصين في السنوات الأخيرة يعتقدن أن أي امرأة يتبين أنها حامل سيُنهى حملها بالقوة، وإن كان العار والسرية المرتبطان بهذه الممارسة يجعلان من الصعب جمع إحصاءات دقيقة عن حالات الإجهاض القسري في الصين. وهذه الممارسة لا تمثل انتهاكا للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عليها فحسب، بل تمثل انتهاكا أيضا لقانون الإجراءات الجنائية للبلد لعام ٢٠١٢، الذي يحظر التعذيب (المادة ١٦٦). ويشعر المقرر الخاص بالانزعاج لاستمرار تلك التقارير ويهيب بالسلطات أن تدعم الضمانات الوطنية والدولية ضد إساءة معاملة الأشخاص المحتجزين، لا سيما النساء والأطفال.

٢٦ - وقد تلقى المقرر الخاص تقارير غير مؤكدة تشير إلى أن السلطات ربما كانت قد اتخذت بعض التدابير لتحسين ظروف الاحتجاز. فعلى سبيل المثال، ذُكر أن مكتب النائب العام تلقى تعليمات لتفتيش بعض المرافق في الماضي، وذُكر أن بعض النساء اللواتي كن في مراحل حملهن الأخيرة قد أُطلق سراحهن. وربما كانت وزارة أمن الشعب قد أصدرت أيضا توجيهين في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لمعالجة مسألة انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الاحتجاز. وتفيد تقارير بأن التوجيه الصادر عام ٢٠١٠ قد حث المسؤولين على الامتناع عن انتهاك حقوق المحتجزين أثناء عمليات الاستجواب وسمح للمواطنين بتقديم شكوى. أما التوجيه الصادر عام ٢٠١٥ فقد أفادت تقارير بأنه يتناول مسؤولية موظفي السجون عن حالات الوفاة التي تحدث في الاحتجاز. وتلك التقارير، إذا تأكدت صحتها، ستكون خطوة مشجّعة إلى الأمام. ويحث المقرر الخاص الحكومة على إطلاعه على نص هذين التوجيهين في حالة

(٢٢) في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الدعوات التي وجهتها منظمة مراقبة حقوق الإنسان مؤخراً لحماية العائدين من الصين، الذين وجدت المنظمة أنهم ''يتعرضون بانتظام للتعذيب أثناء استجوابهم بشأن أنشطتهم في الخارج''. انظر Human Rights Watch، ''South Korea: seek help from North Korean refugees in China''، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وهي متاحة من خلال الموقع الشبكي: www.hrw.org/news/2017/06/29/south-korea-seek-help-north-korean-refugees-china.

وجودهما، وعلى أي قوانين ولوائح تحمي المحتجزين. وزيادة التعاون مع منظمات من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد تساعد الحكومة أيضا على وضع سياسة متسقة للإشراف على ظروف الاحتجاز والإبلاغ عنها بانتظام.

٢٧ - وقد أثارت وفاة أوتو وارمبير، وهو مواطن من مواطني الولايات المتحدة حُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما بعد اتهامه بالتخطيط للقيام بأعمال عدائية ضد الدولة، في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ تساؤلات بشأن ظروف احتجاز الأجانب. وكان السيد وارمبير قد اعتُقل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وحُرم من حقوقه الأساسية، من قبيل الوصول إلى المسؤولين القنصليين وتمثيل مستشار قانوني مستقل له. وأفادت التقارير بأن السلطات ذكرت أن السيد وارمبير أصيب بحالة تسمم وشيقي ودخل في غيبوبة في آذار/مارس ٢٠١٦ بعد أن أعطاه موظفو السجن قرصاً منوّماً؛ وأُطلق سراحه من السجن، وهو في حالة غيبوبة، بعد ١٥ شهرا. وأكد الأطباء في الولايات المتحدة أن السيد وارمبير عانى من تلف شديد في أنسجة المخ ولم يجدوا دليلا يدعم مزاعم سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[٢٣]. وأصدر المقرر الخاص بيانا بعد إطلاق سراح السيد وارمبير بفترة وجيزة، أشار فيه إلى عدم إمكانية حصول السجناء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على علاج طبي كافٍ، ودعا الحكومة إلى توضيح الظروف التي أدت إلى دخول السيد وارمبير في حالة غيبوبة[٢٤].

٢٨ - وفي ٩ آب/أغسطس، أُطلق سراح هايون سو ليم، وهو مواطن كندي، من الاحتجاز لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وذلك لدواعٍ إنسانية. وكان السيد ليم محتجزا منذ شباط/فبراير ٢٠١٥ بتهمة التخطيط للقيام بأعمال عدائية ضد الدولة. ومع أن المقرر الخاص رحب بإطلاق سراح السيد ليم[٢٥]، فإنه لا يزال يشعر بالقلق بشأن حالة عدة مواطنين أجانب ما زالوا محتجزين في بيونغ يانغ، من بينهم ستة من مواطني جمهورية كوريا وثلاثة من مواطني الولايات المتحدة. ويقع على جمهورية الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية، التزام بتوفير الحماية الأساسية للسجناء الأجانب. فعلى سبيل المثال، تمنح المادة ٣٦ من اتفاقية فيينا المحتجزين الأجانب في الدولة المستقبِلة لهم حرية التواصل مع المسؤولين القنصليين والوصول إليهم، فضلا عن اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمثيلهم القانوني بمساعدتهم. وعدم توافر الفرص للتواصل المباشر مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن هذه الحالات جعل من الصعب على المقرر الخاص أن يتحقق من مدى امتثال الحكومة لتلك الالتزامات.

---

(٢٣) Jason Hanna, Joshua Berlinger and Emanuella Grinberg, "Doctors: ex-North Korea detainee Otto Warmbier has severe brain injury"، شبكة CNN الإخبارية، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وهو متاح من خلال edition.cnn.com/2017/06/15/politics/otto-warmbier-north-korea/index.html.

(٢٤) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "US student case is reminder of prison conditions in North Korea- UN rights expert"، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو متاح من خلال الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21761&LangID=E.

(٢٥) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "UN rights expert welcomes release of Canadian pastor in North Korea"، ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧. وهو متاح من خلال الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21960&LangID=E.

باء – عمليات الاختطاف والأسر المنفصلة

٢٩ – التقى المقرر الخاص، خلال بعثاته، بأسر مواطنين من اليابان وجمهورية كوريا اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأدت التوترات السياسية إلى صعوبة إحراز تقدم في ذلك المجال وحتى الآن ما زال هناك ١٢ مواطنا يابانيا و ٥١٦ مواطنا من جمهورية كوريا لا يُعرف مصيرهم. وكانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اتفقت مع اليابان، في استكهولم في أيار/مايو ٢٠١٤، على أن تنشئ لجنة تحقيق خاصة لتحديد أماكن وجود اليابانيين المختطفين وغيرهم ممن ينحدرون من أصول يابانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن التحقيق توقف كرد ثأري على التدابير الانفرادية التي اتخذتها اليابان لمعاقبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب استئنافها التجارب النووية في بداية عام ٢٠١٦. وفي حالة جمهورية كوريا، لم يُتح عدم إجراء محادثات من أجل جمع شمل الأسر وعدم وجود قنوات اتصال رسمية أخرى بين البلدين إجراء مناقشة بشأن حالات اختطاف أشخاص أو إدراجهم في قوائم الأشخاص المؤهلين لجمع الشمل، مثلما حدث في الماضي.

٣٠ – ومنذ نهاية الحرب الكورية، سجل ٦١٦ ١٢٩ مواطنا من مواطني جمهورية كوريا أسماءهم لكي يجري جمع شملهم مع أسرهم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستطاع ما مجموعه ٣٢٥ ٢ أسرة لقاء أقاربها مرة واحدة على الأقل منذ مؤتمر القمة بين الكوريتين، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ولكن تُوفي أكثر من نصف مقدمي طلبات إعادة جمع الشمل دون أن يتمكنوا من استعادة الاتصال بأسرهم، وتتجاوز أعمار غالبية الباقين على قيد الحياة ٨٠ عاما[٢٦]. وتوقفت عمليات جمع شمل الأسر مع تزايد التوترات السياسية والعسكرية في أوائل عام ٢٠١٦، الأمر الذي حال دون اتفاق البلدين على خط زمني لعمليات إعادة جمع الشمل[٢٧]. وقد دعا المقرر الخاص، في بيان عام، سلطات الكوريتين إلى النظر في توحيد الأسر المنفصلة باعتبار ذلك حقا لجميع الباقين على قيد الحياة، وإلى كفالة إجراء عمليات جمع الشمل دون فرض شروط وذلك للتخفيف من معاناة الأقارب المسنين[٢٨].

٣١ – وما زال انفصال الأسر الكورية يتخذ أشكالا جديدة ويؤثر على فئات جديدة من الضحايا. وقد نجم أحدث شكل من أشكال الانفصال غير الطوعي عن موجة من عمليات الإعادة القسرية لمواطنين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وطنهم من الصين، يوجد لكثيرين منهم أفراد من أسرهم في جمهورية كوريا. وسُردت للمقرر الخاص قصص عديدة عن عمليات إعادة قسرية إلى الوطن، من بينها حالات عديدة لأطفال دون سن السادسة عشرة، حدثت خلال الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتموز/يوليه ٢٠١٧. وقدّرت منظمات المجتمع المدني أنه، بحلول نهاية تموز/يوليه، ربما كان ما يصل إلى ٢٠٠ من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد احتجزوا في سجون عبر الصين ومن المقرر إعادتهم إلى وطنهم. وتعتبر السلطات الصينية مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(٢٦) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "Torn apart: the human rights dimension of the involuntary separation of Korean families" (جنيف، ٢٠١٦).

(٢٧) يمثل انتخاب بارك كيونغ – سيو مؤخرا رئيسا للصليب الأحمر الوطني في جمهورية كوريا تطورا إيجابيا. فقد اضطلع بكثير من البعثات الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وما زال ممن يدعون بشدة إلى الحوار بين الكوريتين.

(٢٨) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "UN expert backs moves to restart family reunions within two months"، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وهو متاح من خلال الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21732&LangID=E.

الذين يعبرون أراضيها مهاجرين اقتصاديين لا يحتاجون إلى حماية خاصة، إلا حيثما كانت هناك أسس تدعو إلى الاعتقاد بأنهم ضحايا شبكات اتجار بالبشر. ويود المقرر الخاص أن يواصل المحادثة مع الصين لكفالة قدرة أولئك الأفراد، الذين يخاطرون بالتعرض للتعذيب وإساءة المعاملة في حالة إعادتهم قسرا، على الاستفادة من الحماية التي يحق لهم الحصول عليها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك القوانين الداخلية للصين[٢٩]. وينبغي كفالة هذه الحماية بصرف النظر عن الأسباب التي تدفع الناس إلى مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحث المقرر الخاص الصين على أن تتصدى لذلك التحدي على أساس كل حالة على حدة، وعلى أن تكفل على وجه الخصوص انطباق مبدأ عدم الإعادة القسرية على جميع المحتجزين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تماشيا أيضا مع ما تضمنه تقرير عام ٢٠١٤ للجنة التحقيق من توصيات موجهة إلى الصين وغيرها من أصحاب المصلحة.

٣٢ - وكان من بين الأشكال الأخرى لانفصال الأسر التي وُجّه انتباه المقرر الخاص إليها خلال زيارته الأخيرة لجمهورية كوريا حالة ١٢ امرأة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٦، وصلت هؤلاء النساء إلى جمهورية كوريا قادمات من الصين، حيث كُنّ يعملن في مطعم، مع مديريهن. وقد اتهمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جمهورية كوريا باختطاف هذه المجموعة، وجعلت استئناف عمليات جمع شمل الأسر مشروطة بإعادتهن. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، ردت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ردا كتابيا على بيان عام أصدره المقرر الخاص يحث فيه على استئناف عمليات جمع شمل الأسر[٣٠]، أشارت فيه إلى حالة هؤلاء النساء وأصرت على اعتبارهن مختفيات قسرا. وعلِم المقرر الخاص أن هؤلاء النساء لسن محتجزات وهو يواصل رصد حالتهن. وقد تلقى تقارير متضاربة عن ظروف مغادرتهن الصين، مع إشارة بعضها إلى أن بعض أفراد هذه المجموعة ربما كانوا لم يوافقوا تماما على عملية هروب جماعية. وتتطلب هذه القضية مزيدا من النظر من قِبَل الحكومات المعنية وينبغي معاملة رفاه هؤلاء النساء وأسرهن على أنه يمثل الأولوية. وسيواصل المقرر الخاص العمل مع السلطات في الكوريتين لكفالة إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات أولئك النساء وأسرهن إلى الحماية في الأجلين القصير والطويل، وكذلك إمكانية إعادة الاتصال.

٣٣ - وقد التقى المقرر الخاص أثناء زيارته الأخيرة لجمهورية كوريا برجل يرغب في العودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث تعيش زوجته وابنه حاليا. وكان الرجل قد هرب في عام ٢٠١٤، ورغم إدراكه خطر تعرّضه للعقاب لسفره إلى الخارج بدون الحصول على إذن، فإنه يرغب في العودة إلى وطنه لكي يستعيد روابطه الأسرية المفقودة. وأحيط المقرر الخاص علما أيضا بحالة امرأة ترغب في العودة. وكما هو الحال فيما يتعلق بجميع مواطني جمهورية كوريا، يمنع قانون الأمن الوطني الأفراد الذين يسعون إلى العودة من إقامة اتصال رسمي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدون موافقة السلطات أو التعبير عن ارتباطهم بالبلد[٣١]. ويشير المقرر الخاص إلى أن القيود على الحق في حرية التنقل يجب أن تكون ممتثلة

(٢٩) أثبت تقرير عام ٢٠١٤ الصادر عن لجنة التحقيق وما تلاه من رصد من قِبَل الأمم المتحدة تعرُّض العائدين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتعذيب وإساءة المعاملة بطريقة ممنهجة، بصرف النظر عن سبب مغادرتهم البلد.

(٣٠) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "UN expert backs move to restart Korea family reunions within two months"، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وهو متاح من خلال الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21732&LangID=E.

(٣١) لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية كوريا (٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، أن المادة ٧ من القانون تتدخل بدرجة غير متناسبة في حرية الرأي والتعبير. انظر CCPR/C/KOR/CO/4.

للقانون الدولي ومستندة إلى دواعي الأمن الوطني الضرورية. وهو يهيب بجمهورية كوريا أن تنظر في حالات الأشخاص الذين يرغبون في العودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس حيثيات كل حالة على حدة، مع جعل رفاه الشخص وحقه في الحياة الأسرية الاعتبار الذي يعلو على جميع الاعتبارات الأخرى.

جيم – الحق في الغذاء

٣٤ – ما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عُرضة بوجه خاص لانعدام الأمن الغذائي. وتُبقي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة البلد على قائمة ٣٧ دولة تحتاج إلى مساعدة خارجية بسبب وجود نقص مزمن لديها في الإمدادات الغذائية[٣٢]. وقد صنَّف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمن الدول ذات مستويات الجوع الخطيرة باستمرار، حيث يعاني ٤١,٦ في المائة من السكان من نقص التغذية (السنوات المرجعية ٢٠١٤-٢٠١٦) ويعاني ١٧,٩ في المائة من الأطفال من تقزُّم النمو (السنوات المرجعية ٢٠١١-٢٠١٥)[٣٣]. وفي آذار/مارس ٢٠١٧ تبيَّن لفريق الأمم المتحدة القطري أن انعدام الأمن الغذائي المزمن يرتبط بطائفة من الاحتياجات الإنسانية غير الملباة. فعلى سبيل المثال، لا تحصل غالبية الأطفال دون سن العامين ولا نصف النساء الحوامل والمرضعات على تنوع تغذوي كافٍ. وعلاوة على ذلك، لا يتسنى لـ ٣,٥ ملايين شخص الحصول على مياه مأمونة وصرف صحي ونظافة صحية، بما في ذلك في المدارس والمرافق الصحية[٣٤].

٣٥ – وقد تعرضت مقاطعات شمال وجنوب بيونغنام وشمال وجنوب هوانغبوك لانخفاض في معدل سقوط الأمطار في النصف الأول من عام ٢٠١٧، قد يؤدي إلى انخفاض بنسبة تتراوح من ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة في غلات بعض المحاصيل. وفي نهاية حزيران/يونيه، قامت وكالات الأمم المتحدة بالتفتيش على خزانات المياه في مقاطعة جنوب هانغبوك التي ذُكر أن المياه الموجودة فيها أقل كثيرا من سعتها[٣٥]. ووفرت الأمطار التي هطلت في تموز/يوليه ٢٠١٧ قدرا من الغوث ولكن هطولها تأخر كثيرا بحيث لم يُتح زرع المحاصيل الموسمية التي تُحصد في الخريف، ومن المرجح أن تزيد الاحتياجات إلى الواردات من الحبوب الغذائية في الموسم ٢٠١٧/٢٠١٨[٣٦]. وذُكر أن موجة الجفاف أسفرت عن انخفاض

(٣٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر، قاعدة بيانات البلدان التي تحتاج إلى مساعدة خارجية فيما يتعلق بالغذاء، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهي متاحة من خلال الموقع الشبكي www.fao.org/giews/country-analysis/external-assistance/en/ .

(٣٣) المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للجوع، وهي متاحة من خلال الموقع الشبكي www.ifpri.org/topic/global-hunger-index.

(٣٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "DPR Korea Needs and Priorities, March 2017"، آذار/مارس ٢٠١٧، وهو متاح من خلال reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/DPRK%20Needs%20and%20Priorities%202017.pdf.

(٣٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Asia and the Pacific: weekly regional humanitarian snapshot (27 June-3 July 2017)"، وهي متاحة من خلال الرابط http://reliefweb.int/report/philippines/asia-and-pacific-weekly-regional-humanitarian-snapshot-27-june-3-july-2017.

(٣٦) منظمة الأغذية والزراعة، "Global Information and Early Warning System on Food and Agriculture special alert No. 340: The Democratic People's Republic of Korea"، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو متاح من خلال reliefweb.int/report/democratic-peoples-republic-korea/faogiews-special-alert-no-340-democratic-people-s-republic.

حصص الإعاشة الحكومية، التي يعتمد عليها ٧٠ في المائة من السكان حاليا، من ٤٠٠ غرام لكل شخص يوميا إلى ٣٠٠ غرام، وهو ما يقل كثيرا عن الكمية المستهدفة وهي ٥٧٣ غراماً[٣٧].

٣٦ - وقد أدت حالات النقص المزمن في نظام التوزيع العام، وهو من مخلفات المجاعة التي حدثت في تسعينيات القرن العشرين، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي ودفعت السكان إلى اعتماد آليات جديدة للتأقلم باستخدام القطاع غير الرسمي الكبير الآخذ في النمو. ويبدو أن الوضع صعب بوجه خاص في المقاطعات الشمالية التي تعرضت لدورات من الجفاف الشديد والفيضانات في السنوات القليلة الماضية. فقد أخبرت امرأة من مقاطعة شمال هامغيونغ المقرر الخاص أن ''نظام التوزيع العام ليس فعالا كما أن التحصيص ليس منصفاً. وأصبح من واجب الجميع أن يكسبوا عيشهم، ومن ثم يزرع بعض الأشخاص أغذية في الجبال ويُقْدم آخرون على مخاطر أكبر بالاتجار مع الصين''. وتصوّر التقارير الأخيرة عن نظام التوزيع العام سياسة تمييز وتفاوت في سُبل الحصول على الغذاء، بحيث لا يستفيد كثيرون من النظام أو يحصلون على حصص غير منتظمة[٣٨].

٣٧ - وقد أحيط المقرر الخاص علما بأن منظومة الأمم المتحدة جمعت، بحلول نهاية عام ٢٠١٦، معونات إنسانية قيمتها ١١٥ مليون دولار من أجل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال نداء لجمع ١٤٢ مليون دولار[٣٩]. وأدى انخفاض الاهتمام من الجهات المانحة، فضلا عن الظروف السياسية غير المؤاتية، إلى صعوبة بلوغ الرقم المستهدف. ويقال أيضا إن الجزاءات الدولية عقّدت إلى حد كبير الترتيبات اللوجستية لإجراء تحويلات مالية مباشرة. ويناشد المقرر الخاص الجهات المانحة مواصلة التزامها بمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويهيب بمنظومة الأمم المتحدة أن تكفل عدم إعاقة نظام الجزاءات تقديم المعونة الدولية في الوقت المناسب.

٣٨ - وبالنظر إلى أن القائد الأعلى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلن استراتيجية خمسية للتنمية الاقتصادية في خطابه بمناسبة عام ٢٠١٧ الجديد، يحث المقرر الخاص السلطات على إدراج أوجه النقص في نظام التوزيع العام في هذه الاستراتيجية على النحو الواجب، وأن تكفل على وجه الخصوص اعتبار الأمن الغذائي أولوية. وينبغي أن يحقق التخطيط الاقتصادي التوازن الدقيق بين الاحتياجات الكفافية والنفقات الدفاعية والأمنية، كما ينبغي وجود خطة محددة للتصدي لسوء التغذية المزمن لتمكين البلد من أن يستغل رأس ماله البشري استغلالا تاما. وينبغي أن تتضمن استراتيجية التنمية بوجه خاص سياسات ترمي إلى التصدي لأوجه انعدام المساواة في الحصول على الغذاء وإلى مساعدة الفئات الضعيفة. وسيؤيد المقرر الخاص عروض المساعدة التقنية التي قد تساعد البلد على إعادة تحديد أولوياته الاستراتيجية من أجل التنمية الاقتصادية.

---

(٣٧) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Asia and the Pacific: weekly regional humanitarian snapshot 18-24 July 2017" ، وهي متاحة من خلال reliefweb.int/report/bangladesh/asia-and-pacific-weekly-regional-humanitarian-snapshot-18-24-july-2017.

(٣٨) المعهد الكوري للتوحيد الوطني، *White Paper on Human Rights in North Korea 2016* (سول، ٢٠١٦)، الصفحات ٢٦١-٢٧٠.

(٣٩) إحاطة من وكالات الأمم المتحدة التي توجد لها عمليات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنيف، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧.

دال – أثر الفساد على حقوق الإنسان

٣٩ – من السمات المستمرة في جميع الشهادات التي تلقاها المقرر الخاص دور الرشاوي في تأمين الحصول على الخدمات العامة، أو السعي إلى الحصول على عمل، أو السفر، أو تجنُّب المرء للعقاب عند إلقاء القبض عليه. ويصوَّر الفساد على أنه ظاهرة متوطنة ومتفشية، مع طلب الموظفين على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات في أغلب الأحيان من الناس أن يقدموا لهم مدفوعات نقدية أو عينية لكي يسمحوا لهم بالحصول على الخدمات الأساسية. ويبدو أن هناك ارتباطا بين الفساد والإقصاء الاجتماعي، وهو ارتباط يمكن أن يُلمس، مثلا، في شهادة امرأة وصفت للمقرر الخاص تجربتها مع نظام الصحة العام بالعبارات التالية: ''لا وجود في الممارسة للعلاج الطبي المجاني. فالناس يقدمون للأطباء سجائر أو نقودا أو أي شيء يمكن أن يعطوهم إياه. وقد طُلب مني أن أدفع لكي أحصل على حقنة بسيطة أو على قرص دواء''. وفيما يتعلق برجل آخر، أعيد قسرا من الصين في عام ٢٠١٦، كان تقديمه رشوة للموظفين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسيلة للتفاوض على أحكام عقوبته. وقال: ''لقد احتُجزت في مركز احتجاز ثم نُقلت إلى مكتب أمن على مستوى الحي، حيث أُبلغت بأنني سأُنقل إلى معسكر اعتقال سياسي لتخطيطي للذهاب إلى كوريا الجنوبية. ومن ثم قدمت رشوة لوكيل النيابة ومسؤولي وزارة أمن الدولة لكي أُنقل إلى معسكر عمل بدلا من ذلك. وقد أعطيتهما مبلغا قدره ٣٠٠ يوان كنت قد كسبته في الصين''. وقد غادر الرجل البلد مرة أخرى بمجرد أن أُطلق سراحه من الاحتجاز. وأضاف قائلا ''لقد دفعت لحرس الحدود سعيا إلى الحرية''.

٤٠ – وقد أُفيد بأن سرعة نمو القطاع غير الرسمي قد اسهمت في زيادة مستويات الفساد، وإن كانت قد أتاحت أيضا لمزيد من الأفراد فرصا لتعزيز راحتهم المادية وتبني أسلوب حياة من اختيارهم. وتلك الحريات محمية بمقتضى المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو صك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة طرف فيه. ووفقا لشخص كان يقيم سابقا في بيونغ يانغ، وتحدث إلى المقرر الخاص، ''كل ما تحتاج إليه هو أن تدفع ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمسؤول في الحي في كل مرة تحتاج فيها إلى تصريح من أجل شيء ما: إدارة عملك التجاري، أو العيش في منطقة بعينها، أو البقاء في منزل''. وكان الرجل يدير شركة أتاحت له أن يظل جزءا مما يسميه ''الطبقة الوسطى''. وكانت أعماله مربحة بدرجة كافية لتمكينه من أن يدفع لموظفين حكوميين من أجل استئجار مسكن، وقيادة سيارة، والسفر إلى أجزاء أخرى من البلد. وربما كانت زيادة انفتاح الأسواق قد أتاحت مزيدا من الفرص للناس لتحسين مستويات معيشتهم، ولكنها زادت أيضا من ترسيخ الفساد وأدت إلى زيادة اللامساواة.

٤١ – وملاحظة إمكانية ''شراء'' حق مدني أو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي عن طريق الرشاوي تثير مسألة الدور الذي أصبح الفساد يؤديه في المجتمع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، تمثل زيادة الفساد عرضا من أعراض المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السيئة الهيكلة. ولأن استراتيجية القائد الأعلى الخمسية للتنمية الاقتصادية يجري تنفيذها، يحث المقرر الخاص السلطات على الاعتراف بنطاق التحدي مع الاستفادة في الوقت نفسه من سرعة نمو القطاع غير الرسمي للنظر في طرائق بديلة للتمكين من الحصول على الخدمات العامة. ويمكن أن يأتي الإصلاح في شكل نظام ضريبي منظم وعادل، ووضع قوانين تجارية تعكس واقع الأنشطة التجارية، فضلا عن تخفيف القيود المفروضة على حرية التنقل.

هاء – حرية الحصول على المعلومات

٤٢ – تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فرض نظام مراقبة صارم على جميع أشكال الاتصال، داخل البلد ومع العالم الخارجي. ووفقا لمصادر غير حكومية، هناك شبكة من مراقبي الأحياء تسمى ''*inminban*'' مكلّفة من الحكومة برصد عادات الناس في الاستماع إلى الإذاعة ومشاهدة التليفزيون وبإبلاغ وزارة أمن الدولة(٤٠). وقد أُبلغ المقرر الخاص بعملية قمع جرت مؤخرا واستهدفت المواد السمعية – البصرية ذات المحتوى الأجنبي. وقال شخص كان يقيم سابقا في مقاطعة شمال هامغيونغ إن الحكومة والهياكل المحلية لحزب العمال الكوري عززت رصدها لاطلاع السكان على المواد الأجنبية في السنوات القليلة الماضية، وبخاصة المواد التي تبثها المحطات الإذاعية. وقال رجل من بيونغ يانغ إنه كان يشاهد أفلاما وبرامج تليفزيونية من جمهورية كوريا مع أصدقائه منذ عام ٢٠٠٧. وقد استطاع أن يشاهد المواد عن طريق تجار يسافرون بانتظام إلى الصين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أُلقي القبض على الرجل أثناء غارة للشرطة على منزله. ودفعه احتمال أن تُفرض عليه عقوبة شديدة، ربما عقوبة الإعدام، إلى رشوة ضباط الأمن كي يسمحوا له بالهرب من البلد في غضون ساعات قلائل.

٤٣ – وقد التقى المقرر الخاص بعدة أشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كانوا ملمين بكيفية استخدام الحاسوب، وهي مهارة بدا أنها تتعارض مع سياسة الحكومة التي تمنعهم من الوصول إلى الإنترنت. وذكر أشخاص كثيرون تحدث إليهم المقرر الخاص، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى مناطق فقيرة، أنهم كانوا يملكون هواتف ذكية عندما كانوا يعيشون في البلد. وفي حين أن بعض هذه الهواتف جرى شراؤها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسعر مرتفع نسبياً ومن خلال عملية تسجيل رسمية لدى الحكومة، كانت غالبية الهواتف مصنوعة في الصين ومهرّبة منها. ويقال إن سماسرة في مناطق الحدود يتقاضون عمولة كبيرة لمساعدة الناس على إجراء مكالمات هاتفية خارجية، بما في ذلك مع أقاربهم في الصين وجمهورية كوريا. وتجري المكالمات الهاتفية في مناطق جبلية يمكن فيها للناس تجنّب المراقبة الحكومية واستخدام شبكات الهاتف المحمول الصينية. وكما أوضحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هذه الاتصالات حيوية بالنسبة لكثيرين لأنها تتيح لهم تلقي تحويلات مالية من أقاربهم في الخارج، ولكنها تلقي أيضا عبئا ماليا جائرا على أشخاص كثيرين وتعرّضهم لخطر فرض عقوبات سجن قاسية عليهم في حالة إلقاء السلطات القبض عليهم(٤١).

(٤٠) ترد مناقشة مفصلة لهذا النظام في تقرير منظمة العفو الدولية ''Connection Denied'' (لندن، ٢٠١٦)، ص ٤٢.

(٤١) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ''Torn apart''.

سادسا – الاستنتاجات

٤٤ – إن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الشعبية الديمقراطية معقدة وتتغير من بعض النواحي. فأنماط الانتهاكات الجسيمة ما زالت تُلاحظ، رغم القيود المفروضة على الوصول إلى مراقبي حقوق الإنسان المستقلين. وحالة المحتجزين تمثل مثار قلق بوجه خاص، وكذلك حالة المواطنين الموجودين في الخارج الذين يعادون قسرا إلى وطنهم. ولم يُحرز أي تقدم في التحقيقات لتحديد أماكن وجود المختطفين الأجانب، وما زالت الاعتبارات السياسية تعوق تنظيم عمليات إعادة جمع شمل الأسر التي انفصلت منذ الحرب الكورية. وقد عوّضت سرعة تنمية الاقتصاد غير الرسمي عن بعض أوجه القصور الهيكلية في نظام التوزيع العام وأوجدت ثغرات بالنسبة لبعض الأشخاص مكّنتهم من السفر أو إقامة مشاريع تجارية، ولكن ذلك جاء على حساب تفشي الفساد. ويبدو أن مزيدا من قطاعات المجتمع أصبح بإمكانها الحصول على المعلومات مقارنةً بالوضع في الماضي، رغم القيود الشديدة المفروضة من الحكومة على الاتصالات داخل البلد ومع العالم الخارجي. وقد اتخذت جمهورية الشعبية الديمقراطية خطوات مؤخرا للتواصل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبدء مناقشة بشأن سُبل تعزيز حقوق معينة وإعمالها. ويجري أيضا تنفيذ مبادرات أخرى بدعم من المنظمات غير الحكومية الدولية النشطة داخل البلد. وهذه الصورة المختلطة تستدعي تقييما يأخذ في الاعتبار إمكانية تحقيق تغييرات ملموسة مباشرة على أرض الواقع، باستغلال الفرص التي أتيحت من خلال تلك التفاعلات.

٤٥ – وقد كان تزايد التوترات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية خلال السنوات الماضية عائقا خطيرا للحوار بشأن حقوق الإنسان. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الجهود المبذولة حالياً لتعزيز التعاون مع جمهورية الشعبية الديمقراطية والحد من الأعمال العدائية. وينبغي أيضا اتخاذ إجراءات على الصعيدين الإقليمي والدولي للمساعدة على إدراج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في الحوار بين الكوريتين لصالح جميع سكان شبه الجزيرة، وليس أقلهم آلاف الأسر المنفصلة عبر خط هدنة عام ١٩٥٣ التي تتوق إلى استعادة الاتصال. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تمنح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية احتياجات سكانها الكفافية والتنموية، التي ما زالت غير ملباة إلى حد بعيد، أعلى درجات الأولوية. وتتسم متابعة جهود منع النزاع وبناء الثقة بأهمية بالغة للمساعدة على تفعيل التحول الضروري في أولويات البلد.

٤٦ – وما زالت الدعوة إلى المُسَاءَلة مكونا أساسيا من مكونات أنشطة الدعوة إلى حماية الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والخيارات المتاحة لإخضاع الموظفين للمُسَاءَلة متعددة. ومع استمرار المناقشات بشأن احتمال المقاضاة الجنائية الدولية، تتاح للحكومة، من خلال تفاعلاتها الأخيرة مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، فرصة لكفالة الجبر والانتصاف الفوريين فيما يتعلق بانتهاكات معينة ذات طابع جسيم، بما فيها الاتجار بالبشر؛ والتعذيب وإساءة المعاملة في الاحتجاز، والعنف الجنسي والجنساني. وقد تكون هناك فرصة متاحة أيضا لإجراء محادثة بشأن الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال سياسة التقارب التي تتبعها جمهورية كوريا، أو في حالة تنفيذ تعهد القائد الأعلى بمعالجة الفساد وتحسين الحوكمة. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتبنى هذه الإمكانيات، التي ستساعد على كفالة الحرية والكرامة لشعبها وإبقاء الحكومة ضمن مجال التعاون الدولي. وينبغي لأعضاء المجتمع الدولي أن يدعموا البلد أيضا من خلال توفير الموارد الكافية والخبرة التقنية، تماشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن يصروا على إجراء تغييرات فعالة في السياسات الحالية.

سابعا – التوصيات

٤٧ - يوصي المقرر الخاص بأن تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يلي:

(أ) الامتناع عن استخدام أي شكل من أشكال العقاب أو الانتقام ضد الأشخاص الذين تجري إعادتهم إلى وطنهم قسرا؛

(ب) التحقيق مع موظفي السجون، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز الموجودة قرب الحدود الصينية، الذين يستخدمون العنف ضد الأطفال والرجال والنساء العائدين إلى الخارج، وإخضاعهم للمُساءَلَة؛

(ج) الشروع في إجراء مباحثات بشأن وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالات المختصة التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والآليات الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة إلى مناطق الاحتجاز؛

(د) إلغاء القيود على الحصول على المعلومات وعلى الاتصال، داخل البلد ومع العالم الخارجي؛

(هـ) استئناف عمليات جمع شمل الأسر مع جمهورية كوريا، وكفالة وجود نظام عادل وشفاف لمساعدة الأقارب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تسجيل أسمائهم من أجل تلك العمليات؛

(و) استئناف التحقيقات بشأن اختطاف مواطنين يابانيين وإدراج حالات الاختطاف من جمهورية كوريا على جدول أعمال محدثات ثنائية تجري في المستقبل؛

(ز) التحقيق مع الموظفين العامين على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات الذين يقبلون الرشاوى باعتبارها السبيل الوحيد لتمكين الناس من الحصول على الخدمات العامة الأساسية، وإخضاعهم للمُساءَلَة، وفقا لمعايير حقوق الإنسان؛

(ح) وضع معايير عادلة للحصول على الحصص الغذائية وإعطاء الأولوية لأولئك الذين يعيشون أوضاعا شديدة الهشاشة، بمن فيهم الأشخاص المحتجزون؛

(ط) متابعة التعاون مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتواصل مع الإجراءات الخاصة الأخرى لمجلس حقوق الإنسان لتحديد إمكانيات تقديم المساعدة التقنية؛

(ي) مواصلة التعاون مع هيئات المعاهدات، بما في ذلك من خلال الإبلاغ بانتظام عن حالة تنفيذ توصياتها؛

(ك) استخدام ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كنقطة مرجعية لكل التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(ل) دعوة المكلّف بالولاية القطرية إلى القيام بزيارة قطرية في المستقبل القريب.

٤٨ - يوصي المقرر الخاص بأن تقوم جمهورية كوريا بما يلي:

(أ) مواصلة بذل جهود التعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجعل التزامات البلد بشأن حقوق الإنسان تحتل مكانة عالية على جدول أعمال الحوار؛

(ب) استغلال الفرص التي تتاح في المستقبل للتعاون في المجالين الاقتصادي والإنساني لتعزيز الشفافية والمُساءَلة وعدم التمييز في تقديم الخدمات العامة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) اتخاذ خطوات لتيسير عمليات إعادة جمع شمل الأسر المنفصلة باتباع نهج يراعي تماما حقوق جميع الأشخاص المعنيين واحتياجاتهم إلى الحماية، تماشيا أيضا مع توصيات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٤٩ - يوصي المقرر الخاص بأن تقوم الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) إجراء تقييم كامل لأثر نظام جزاءات مجلس الأمن على حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع التركيز على مدى تعريض الجزاءات سُبل العيش للخطر؛

(ب) دعم مبادرات بناء الثقة وبناء السلام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك من قِبَل الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، من أجل الحد من عزلة البلد عن المجتمع الدولي؛

(ج) إنشاء برامج للمساعدة التقنية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ذات مبادئ توجيهية واضحة للرصد والتقييم وذات تركيز محدد على حالة الفئات الضعيفة؛

(د) إقامة برامج لبناء القدرات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف تنفيذ التوصيات المقبولة من الاستعراض الدوري الشامل، ومن هيئات المعاهدات، وغرها من التوصيات، بما في ذلك من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عند الاقتضاء؛

(هـ) تعزيز المُسَاءَلة عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال اتخاذ تدابير عملية للضغط من أجل إحداث تغيير فوري في السياسات العامة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(و) السعي إلى توسيع نطاق المساعدة الإنسانية لتصل إلى أضعف الفئات، بمن فيها الأشخاص المحتجزون.

٥٠ - يوصي المقرر الخاص بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بما يلي:

(أ) رصد حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام توصيات مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات كخط أساس؛

(ب) تشجيع فرص إجراء حوار بشأن حقوق الإنسان مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يضم أيضا جيرانها والبلدان النامية في آسيا؛

(ج) مواصلة المنظمات الإنسانية العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بناء الجسور مع السلطات، مع القيام أيضا بتحديد هوية أضعف الفئات بين المستفيدين من مشاريع المساعدة التقنية وتقديم المساعدة لها؛

(د) مواصلة التعاون مع الجهات المانحة وتشجيعها على دعم مبادرات بناء القدرات المتعلقة بالمجالات التي تتقاطع فيها المساعدة الإنسانية، ومنع النزاع، ورصد حقوق الإنسان.